الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/1016
S/1999/771
9 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٤٠ و ١٥٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء
على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى مذكرتكم الشفوية المؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وإلى رسائل أخرى كثيرة من المناشدات وجهت إليكم في الماضي بشأن موضوع اللبنانيين المحتجزين في معسكرات الاعتقال والسجون التي تديرها إسرائيل.

وبمناسبة الاحتفال بيوم الأسير اللبناني في يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، يهيب لبنان مرة أخرى بالمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لإطلاق سراح هؤلاء اللبنانيين وإنهاء محنتهم غير العادية داخل معسكرات الاعتقال والسجون التي تديرها إسرائيل. وهذا الأسلوب الإسرائيلي المتعنت يعتبر انتهاكا صارخا للقواعد الأساسية للقوانين الدولية والإنسانية ، وينتهك بشكل صارخ اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وأحيل إليكم، بصدد هذا الواقع الأليم نسخة من رسالة موجهة إليكم وإلى المجتمع الدولي من لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في معسكرات الاعتقال والسجون التي تديرها إسرائيل، وأتشرف بأن أطلب تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٤٠ و ١٥٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هشام حمدان
نائب الممثل الدائم
والقائم بالأعمال المؤقت

140799 140799 99-20423

المرفق

[الأصل: بالعربية]

نداء إلى العالم في ١٤ تموز/يوليه "يوم الأسير اللبناني في السجون الإسرائيلية" موجّه من لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية

يحتفل شعبنا اللبناني والمدافعون عن حقوق الإنسان في العالم بيوم الأسير اللبناني في السجون الإسرائيلية في الرابع عشر من تموز/يوليه من كل عام، مطالبين المجتمع الدولي وحكومات العالم كافة بالعمل من أجل إنقاذ حياة الرهائن اللبنانيين المحتجزين تعسفا في معتقل الخيام والسجون الإسرائيلية.

تحتجز إسرائيل مائة وسبعون رهينة لبنانية في سجونها، مائة وثماني وعشرين في معتقل الخيام، واثنان وأربعون في سجون الداخل "عسقلان - آيلون - نفحة" بالإضافة إلى عشرة فلسطينيين من سكان لبنان.

المحتجزون في معتقل الخيام مضى على احتجاز بعضهم أربعة عشرة عاما أمثال علي غازي الصغير، وسليمان رمضان الذي بترت رجله في المعتقل من جراء الإهمال الصحي المتعمد، وهو مهدد اليوم بعملية بتر جديدة. وقد رفضت إسرائيل إطلاق سراحهما مع عشرة من رفاقهم في عملية التبادل بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ويعاني الأسير رياض كلاكش المحتجز منذ عام ١٩٨٦ مع شقيقه عادل كلاكش، من انهيار عصبي دائم، وعندما زاره والده في المعتقل بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ لم يستطع مقابلته بسبب تدهور حالته الصحية.

والأسير مصطفى عربية المحتجز منذ عام ١٩٩١ يتعرض بين فترة وأخرى لنوبات قلبية، ويغيب عن الوعي كما توجد شظايا في كتفه، كما أن الأسير سمير قاسم المحتجز منذ نيسان/أبريل ١٩٨٩ فقد إحدى عينيه. وقد ساءت الأوضاع الصحية للعديد من الرهائن المحتجزين، نذكر منهم غاندي أيوب، كرم مصطفى، حسين عقيل، مصطفى توبة وغيرهم.

وتزج إسرائيل في المعتقل طاعنين في السن أمثال محمد سليم قاطباي (٦٤ عاما) وعلي غنوي (٦٠ عاما) والعجوز عبده مالكاني (٧٠ عاما) وهي المرأة الوحيدة في المعتقل. ويوجد في المعتقل العديد

من المحتجزين كانوا دون الثامنة عشر عند اعتقالهم. وقد كبروا في المعتقل أمثال علي مصطفى توبة وحسين عقيل وأحمد صادق.

فمعتقل الخيام، سجن مغلق، معزول عن العالم، لا يسمح للمنظمات الإنسانية والحقوقية الاتصال بالمحتجزين. إسرائيل المحتلة للجنوب اللبناني هي التي تشرف على المعتقل وتديره، وتتحمل كل ما يجري فيه رغم تنصلها من ذلك، معتبرة أن الميليشيات المرتبطة بها هي المسؤولة عن المعتقل. أما المحتجزون في سجون الداخل، فهم محتجزون إداريا كرهائن. وقد انتهت مدة أحكامهم منذ إحدى عشر عاما في سجن آيلون، ورغم ذلك فإن إسرائيل تجدد مدة احتجازهم كل ستة أشهر، نذكر منهم أحمد عمار، بلال دكروب وغيرهما. والبعض محتجز من دون محاكمة وآخرون خضعوا لمحاكمات لا تفي بالحد الأدنى للمعايير الدولية للمحاكمات، فالأسير سمير القنطار المحتجز منذ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩، محكوم أربع أحكام مؤبدة، وعلي بلحص مدى الحياة والأسير أنور ياسين ثلاثون عاما.

وبعض المحتجزين لم يحاكموا منذ اختطافهم، وهم نزلاء سجون محظور على اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدخول إليها أو السماح لهم بتبادل الرسائل مع عائلاتهم، أمثال الشيخ عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني. فالمحاكمات صورية وليس هناك فرق بين الذين حكموا أو الذين انتهت مدة أحكامهم أو الذين احتجزوا بدون محاكمة، فكلهم رهائن. وغالبية المحتجزين يعانون من ظروف صحية ونفسية صعبة، فتمنع عائلاتهم من زياراتهم ويعيشون في عزلة تامة عن العالم. وقد أعلنت المحكمة الإسرائيلية العليا بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بأن المعتقلين اللبنانيين رهائن وورقة للمساومة.

إن تشريع إسرائيل لاحتجاز الرهائن والتعذيب في قوانينها مخالفة فاضحة للقانون الدولي والسابقة الأولى من نوعها في العالم، إذ لم يحدث في التاريخ أن باركت محكمة قضائية عملية احتجاز الرهائن.

إن المحتجزين اللبنانيين سواء في معتقل الخيام أو في سجون الداخل، تحتجزهم إسرائيل رهائن، بما يخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية.

محتجزون خارج كل القوانين ولا يتمتعون بالحقوق الأولية التي تنص عليها مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب.

إن لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية تعتبر معتقل الخيام علامة فارقة على جبين الإنسانية جمعاء، وتطالب العالم من أجل:

١ - الإفراج الفوري عن المرضى والأحداث وكبار السن.

٢ - الإفراج عن جميع الذين انتهت مدة حكمهم في سجون آيلون.

٣ - وضع حد لعمليات التعذيب أو المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية للمحتجزين.

٤ - إيفاد لجنة تحقيق دولية إلى معتقل الخيام وتقديم مرتكبي التعذيب من الضباط الإسرائيليين إلى المحاكمة وإعطاء تعويضات للضحايا والعمل على إعادة تأهيلهم.

٥ - لقاء جميع المعتقلين بعائلاتهم وبالمحامين وباللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية.

٦ - إدانة قرار المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبار المعتقلين اللبنانيين رهائن والمطالبة بإلغاء هذا القرار لأنه انتهاك فظيع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٧ - إلغاء المحاكمات الصورية بحق المعتقلين واعتبارها محاكمات جائرة ومخالفة للقوانين الدولية.

في يوم الأسير اللبناني، ندعو كل الضمائر الإنسانية، وكل الحكومات والأنظمة، وكل منظمات حقوق الإنسان، وكل المدافعين عن حق الإنسان في الحياة والرأي إلى إطلاق صرخة كبرى: اقفلوا معتقل الخيام وافرجوا عن كافة الرهائن المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

- - - - -